

دعم حقوق كبار السن نحو معاهدة للأمم المتحدة



تهدف هذه الوثيقة لتنشيط الحوار حول انشاء معاهدة جديدة للأمم المتحدة
تتعلق بحقوق كبار السن

المحتويات

1. مقدمة
2. أهمية علم السكان (الديموغرافيا) بالنسبة لكبار السن
3. وضع حقوق كبار السن ضمن المنظور الجديد
4. الحقوق الشرعية الدولية لحقوق الانسان
5. لماذا هذه المعاهدة وما عساها ان تفيد؟ او ما هي الفائدة منها؟
6. لماذا المقرر الخاص وما عساه ان يعمل؟ او ماهي مهمته؟
7. ماذا تستيعون انتم عمله (او القيام به)
8. المراجع الخاصة بمعاهدة الامم المتحدة

1. مقدمة

للرجال والسيدات الكبار نفس الحقوق شأنهم شأن الجميع . فنحن جميعا ولدنا على قدم المساواة . الأمر الذي لا يتغير مع التقدم في العمر . ورغم ذلك فان حقوق كبار السن بقيت غير مرئية بموجب القانون الدولي.

وبالرغم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان¹ فان كبار السن غير معترف بهم صراحة ضمن القوانين الدولية التي تلزم الحكومات والدول لتأمين وتوفير الحقوق لكافة الناس . هناك معاهدة دولية واحدة فقط وهي "الإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" التي تحرم التمييز بسبب العمر . هنالك التزامات لكبار السن ضمن خطة عمل مدريد حول التعمير (MIPAA) إنما تبقى هذه الالتزامات غير ملزمة قانونيا وبالتالي تفرض واجبا أخلاقيا فقط على الحكومات لتنفيذها.

إن معاهدة منبثقة من الأمم المتحدة حول حقوق كبار السن ضرورية لضمان حصول كبار السن من رجال وسيدات على حقوقهم . ومن خلال مساندة مقرر خاص لهذه المعاهدة، يمكن للحكومات ان يكون لها تشريعا واضحا واطارا متكاملًا للتوجيه والدعم يمكنها من التأكيد على حصول كبار السن على حقوقهم في مجتمعات تتجه باطراد حول التعمير والشيوخوخة.

إن التغير السكاني (الديمغرافي) يؤدي الى زيادة غير مسبوقه لاعداد كبار السن عالميا . ومن المتوقع أن تزداد اعداد الأشخاص الذين سيتأثرون من التمييز بسبب العمر وهذا سيولد ضغطا كبيرا و متزايدا على الحكومات والمجتمعات للتصدي لهذا التمييز . إن دعم حقوق كبار السن يبقى افضل رد على هذه الضغوط.

وإذ يتم التصديق على المعاهدات من قبل جميع الدول فان الدعم لن يكون كاملا دون مساندة ودعم كبار السن انفسهم . إن باستطاعة جمعيات المجتمع المدني (أو الأهلي) ان تلعب دورا اساسيا لتحقيق هذا التوجه و من خلال محاسبات الحكومات حول القرارات التي قد يتخذونها في هذه المجالات لذلك نحن بحاجة الى دعمكم لهذا التوجه.

لقد تم إعداد هذه النشرة لدعم وزيادة التفهم واذكاء الوعي حول ضرورة اصدار معاهدة دولية حول حقوق كبار السن. تهدف هذه النشرة الى إبراز الحجج والأدوات لتفعيل دور أصحاب العلاقة في مختلف أرجاء الدنيا في النقاش حول حقوق كبار السن وضرورة وأهمية هذه الإتفاقية الدولية. نحن ندعوا كافة الفرقاء لترجمة هذه النشرة إلى أكبر عدد ممكن من اللغات. لقد تم تصميم إطار لتسهيل هذه العملية – يرجى الإتصال بأحد المنظمات المشاركة التي تتبنى هذه النشرة لمزيد من المعلومات.

¹ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذس شرع عام 1948، يعتبر قانونا ملزما في كافة دول العالم. لقد وثقت منظمة الامم المتحدة ترجمة هذا الاعلان في اكثر من 300 لغة ولهجة في العالم. يرجى مراجعة

www.ohchr.org/EN/UNHR/Pages/searchByLang.aspx

2. ماهو التعمير (الشيخوخة)؟

إن التعمير هو من أهم إنجازات البشرية. انما يشكل كذلك احد اهم التحديات إذ يضع أعباء إقتصادية وإجتماعية مهمة على كافة الدول .

إن نسبة السكان الذين بلغوا عمر الستين وما فوق يتزايد بشكل كبير ومفترض في كافة أنحاء المعمورة. وستبقى هذه الشريحة العمرية على ازدياد مقارنة بأي فئة عمرية أخرى بسبب انخفاض الخصوبة وإطالة العمر. من المتوقع أن تزداد أعداد من هم في عمر الستين وما فوق من حوالي 600 مليون نسمة في عام 2000 الى أكثر من مليارين في عام 2050 وستكون هذه الزيادة بشكل خاص في الدول النامية حيث من المتوقع أن تتضاعف الأعداد ثلاثة أضعاف في السنوات الأربعين القادمة.

فبحلول عام 2050 م سيعيش أكثر من 80% من كبار السن في الدول النامية وفي الوقت نفسه ستصل نسبة كبار المسنين (أي من هم فوق ال 80) في العالم المتقدم الى مستويات مرتفعة جدا.²

يحتاج كبار السن إلى دعم دخلهم المادي مع تقدمهم في السن كما انهم بحاجة الى فرص عمل مناسبة اذا ارتأوا أن يبقوا ناشطين. كما انه يتوجب تأمين حصولهم على رعاية صحية واجتماعية مناسبة بما فيها الخدمات الطويلة الامد , كما ان النسبة الاكبر من النساء في فئة كبار السن تشكل تحديا اكبر لصناع القرار.

إن النقص في السياسات لمعالجة هذه القضايا يعني الحكم على الملايين من كبار السن بالفقر عوضا من الاعتراف بدورهم النشط وتقديماتهم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والأسر.

² المصدر: شعبة السكان التابعة لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للادارة العامة للامم المتحدة. " افاق المستقبل . مراجعة عام 2008. <http://esa.un.org/unpp>

3. وضع حقوق كبار السن ضمن هذا المنظور (السياق)

ماهي حقوق الإنسان؟

إن حقوق الإنسان هي حقوق يكتسبها الإنسان لمجرد كونه إنسان، بغض النظر عن العمر، الجنسية، العرق، اللغة، الجنس أو الكفاءة. عندما تحترم هذه الحقوق يستطيع الإنسان أن يعيش حياته بكرامة ومساواة بعيداً عن أي تمييز.

إن حقوق الإنسان هي حقوق معترف بها دولياً ومقبولة من الجميع وهي ركيزة مهمة لفهمنا للإنسانية. لقد تطورت مفاهيم حقوق الإنسان مع مرور الزمن ولها أصولها في مجموعة واسعة من المفاهيم والتقاليد والإرث الفلسفي والديني والسياسي ولا توجد حقبة مفصلية واحدة لفهمنا الحالي لهذه الحقوق وهذا ما يسبل عليها مفاهيمها العالمية.

ماهي حقوق كبار السن؟

تنص المادة الأولى من الشريعة الدولية لحقوق الإنسان بأن "جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق" إن هذه المساواة لا تتغير مع تقدم العمر: حقوق كبار السن من رجال ونساء هي نفسها حقوق من كان أصغر منهم سناً.

إن حقوق كبار السن لا تزال غير محددة في المعاهدات الدولية التي تنص على حقوق اجتماعية ومدنية واقتصادية وسياسية ومن الأمثلة الحق للحماية أمام القانون وحق التملك والتربية والعمل والمشاركة في الحكم.

تكتسب بعض الحقوق أهمية أكبر مع التقدم في العمر كالحق في الضمان الاجتماعي من خلال معاش تقاعدي – كما أن هناك حقوق قد كانت محققة سابقاً عندما كان المرء شاباً أو أصغر عمراً، فتصبح غير محترمة مع التقدم في العمر كممثل الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية.

ماهي أهمية تعزيز وتأمين حقوق كبار السن؟

إن حقوق الإنسان تغير حياته. إن حماية حقوق كبار السن لا بد أن تؤمن لهم حياة كريمة لائقة وأمنة كحياة أفراد المجتمع الآخرين.

إن التمييز ضد أية مجموعة في المجتمع هو أمر غير مقبول. إنما ومع الزيادة المتسارعة للتعمر، نلاحظ زيادة في حالات التمييز ضد المعمرين لذلك لا بد من مواجهة الأسباب الرئيسية لهذا التمييز. إن معاملة كبار السن بإحترام وعلى قدم المساواة مع من كان أصغر سناً يخلق الظروف المناسبة كي يشارك كافة أفراد المجتمع في تنميته، ومن الأهمية بمكان أن نتذكر بأن الأجيال الشابة اليوم ستشكل كبار السن في المستقبل.

ماهي العلاقة بين التمييز المبني على العمر وحقوق كبار السن؟

إن التمييز ضد كبار السن هو التمييز ضد شخص ما بسبب العمر (السن). إن هذا التمييز الذي يبني على الاختلاف في العمر يعني أن يعامل الإنسان بشكل آخر بسبب عمره. إن هذا التمييز من شأنه إنتهاك حقوق الكبار من الرجال والنساء. للأسف لازالت هذه الممارسات مقبولة في مختلف المستويات الاجتماعية وكذلك في السياسات المحلية، الإقليمية والوطنية؛ وكذلك في قطاع العمل.

لا بد من التذكير بان كبار السن لا يشكلون مجموعة واحدة متجانسة. فان كبار السن من الرجال قد يختلفون عن كبار السن من السيدات فهم يعمرن بصورة مختلفة والتمييز الذي يواجهن به هو أيضاً مختلفاً ومتعدّد الأبعاد، ويرتكز ليس فقط على العمر فحسب بل أيضاً على عوامل أخرى كالجنس، العرق، مكان الإقامة، العجز، الفقر، مستويات التعليم، الثقافة والحياة الجنسية.

كيف تنتهك حقوق كبار السن؟

يتم إنتهاك حقوق كبار السن بطرق عديدة، بما في ذلك:

حقوق كبار السن في التحرر من التمييز

قد يحرم كبار السن من الرجال والنساء من الحصول على الخدمات، فرص العمل أو قد يعاملون دون احترام بسبب العمر وعوامل أخرى كالجنس أو مستوى العجز.

حقوق كبار السن من التحرر من العنف

كثيراً ما يتعرض كبار السن من رجال ونساء لاعتداء قد يكون لفظياً، جنسياً، نفسياً، معنوياً أو مادياً.

حقوق كبار السن في الضمان الاجتماعي

قد يفتقر العديد من كبار السن للحماية المالية مثل المعاش التقاعدي أو وجوه أخرى من أشكال الضمان الاجتماعي. إن عدم توفير دخل أدنى قد يدفع العديد من كبار السن وأسرهم إلى الفقر.

حقوق كبار السن في الرعاية الصحية

قد لا يحصل كبار السن على الرعاية الصحية والاجتماعية المناسبة بسبب سنهم. وقد يُرفض علاجهم أو قد يحصلون على خدمات غير كافية أو ذات جودة أدنى .

حقوق كبار السن في فرص العمل (أو في الحصول على عمل)

في بعض الأحيان يعتبر كبار السن غير مؤهلين للعمل بسبب سنهم. إن هذا الأمر يشكل انتهاكاً لحقوق كبار السن في فرص العمل، إذ إن لكل شخص حق في اختيار العمل. كما أن كبار السن قد يجبرون على ترك عملهم بسبب إلزامية قوانين الإحالة على التقاعد المرتكزة على سن العامل.

حقوق كبار السن في التملك والحصول على الإرث

قد تحرم قوانين الإرث، القانونية منها أو العرفية، النساء من حقهن في إرث أزواجهن في بعض أنحاء العالم. وقد يجبر بعض أفراد الأسرة الأرملة في الحصول على إرث زوجها ويستولون على أملاكها ويعتبر هذا الأمر انتهاكاً لعدالة التملك والتصرف بالممتلكات .

4. القانون الدولي لحقوق الإنسان

ما هو القانون الدولي لحقوق الإنسان؟

يوفر النظام الدولي لحقوق الإنسان نظاماً لشرعنة حقوق الإنسان وجعلها قابلة للتنفيذ. يُعنى هذا القانون بالعلاقة بين الدولة والمواطن. يضم القانون الدولي لحقوق الإنسان عدة معاهدات أو إتفاقيات عادة ما تسمى بالقوانين "الصلبة" إذ تصبح ملزمة للدولة بعد أن يتم المصادقة عليها. مما يحتم على كل دولة أن تعتمد الى مراجعة قوانينها لتناسب مع القوانين الدولية. وان تطبق سياسات وبرامج لتنفيذ كافة بنود الاتفاقية الدولية. تعتبر الدولة مخالفة ومنتهكة لهذه القوانين إذا ما فشلت في مراجعة قوانينها لتنماشى مع الاتفاقية الدولية أو إذا حصل تعارضاً مع هذه البنود.

كما أن لكل إتفاقية نظاماً لرصد حسن تنفيذها، وعادة ما تكون لجنة من الخبراء المستقلين – تسمى "هيئة الإتفاقية" ويطلب من كل دولة صادقت على إتفاقية ما أن تعد وترسل تقريراً بشكل دوري ومنظم إلى هيئة الإتفاقية هذه تعرض فيه الدولة مراحل تنفيذ بنود الإتفاقية. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة وفحص التقارير وتقديم توصيات لتطوير حسن تنفيذ بنود الإتفاقية من قبل الدولة. كما أن بإمكان معظم هذه اللجان قبول والتحقيق في شكاوى فردية تتعلق بانتهاك الحقوق أو مخالفة القواعد.

كما أن هنالك أيضاً قوانين "الينة" توجه كيفية التعامل مع كبار السن من رجال ونساء، بما فيها قواعد الأمم المتحدة للتعامل مع كبار السن (1991) وخطة عمل مدريد الدولية حول التعمير والشيخوخة (MIPPA, 2002). وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان هي من صلب التوصيات فإنها غير ملزمة قانونياً إذ يبقى التزام الدول معنوياً أو أخلاقياً وليس ملزماً شرعياً. وقد أشارت ردود الدول حول متابعة خطة عمل مدريد عام 2007م أنّ التزامات الدول تبقى مختلفة وغير متجانسة بين بعضها البعض لاسيما فيما يتعلق بإشراك كبار السن في تطبيق خطة مدريد.³

هل تكفي الحماية من خلال الإتفاقيات الحالية؟

إن حقوق كبار السن مؤمنة بشكل عام من خلال القوانين الدولية لحقوق الإنسان. فالإتفاقية الدولية لحقوق الإنسان تشمل كافة البشر أياً كان عمرهم. كما أنّ المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR, 1966) والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR 1966) تسري على جميع الناس أياً كان سنهم.

إنما لا تعتبر هذه الحماية كافية وبغض النظر عن إستثناء واحد (وهو ما يتعلق بحقوق العمال المهاجرين وأسرهم)، فالإتفاقيات الدولية لا تلحظ عدم قانونية التمييز على أساس السن. كما أنّ المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان لا توفر الحماية لكبار السن بشكل منهجي وشامل.

إن هذا النقص في حقوق الإنسان يعرف بأنه "فجوة معيارية". هناك فجوات معيارية لا تلحظ بعض جوانب حياة كبار السن في قانون حقوق الإنسان، مثلاً إن المعايير الدولية حول الحقوق داخل المرافق الإجتماعية والرعاية الطويلة الأمد لا تلحظ حقوق كل من مقدّم الخدمات أو الشخص الذي يتلقى الرعاية؛ والتخطيط القانوني للتقدم في السن وإلغاء الإلزامية سن التقاعد. كما أنّ الأهلية القانونية والمساواة بين كبار السن من الرجال والنساء الذين هم تحت الوصاية تتطلب مراجعة عاجلة.

ضف إلى ذلك أنّ المعايير التي تحمي حقوق كبار السن هي مبعثرة ضمن عدد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية. ولذلك فإن جمع كافة الأحكام ذات الصلة ضمن نص واحد لا بد أن يفيد من خلال توضيح ماهية حقوق كبار السن والمسؤوليات الملزمة لحمايتهم، وهذا ما حصل سابقاً بالنسبة لحقوق المرأة والطفل والمعاقين.

هل يستخدم القانون الدولي حالياً لحماية كبار السن؟

في الواقع فإن حقوق كبار السن من الرجال والنساء ليست متناولة أو محمية من خلال القوانين الدولية الحالية. وهذا ما يعرف "بالفجوة في التنفيذ".

فإنّ الهيئة الرائدة للإلتزامات حقوق الإنسان نادراً ما تطلب إيضاحات حول كبار السن أو تسأل عنها كما أنّ الدول الأعضاء نادراً ما تشير إلى أوضاع كبار السن في تقاريرها لهذه الجهات والهيئات. فكبار السن غالباً مغيبون في نظام الرصد المرحلي للأمم المتحدة حيث ترسل تقارير الدول الأعضاء حول سجل حقوق الإنسان.

³المصدر: دراسة مؤسسة (Helpage International) الخروج من الظلال فبراير 2008م.

إنّ استمرار وجود التمييز بسبب السن في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية هو دليل يشير إلى أن المكونات قد فشلت في تضمين حقوق كبار السن في قوانينها وميزانياتها وبرامجها وخطط التدريب لمقدمي الخدمات.

ما هو الدعم السياسي لحقوق كبار السن؟

إن الدعم السياسي لنظام جديد حول حقوق الإنسان وآلياته في إزدياد واضح لا سيما على المستوى الإقليمي. فإن دول أمريكا اللاتينية تعمل بجد لصياغة معاهدة إقليمية لحقوق كبار السن. كما أن اللجنة الإفريقية تضع مسودة بروتوكولات جديدة تضاف إلى شرعة حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا. كما أن إنشاء وحدة لحقوق الإنسان ضمن شرعة مجموعة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN, 2008) قد توفر فرصة سانحة لمراجعة حقوق كبار السن في هذه المنطقة.

هنالك جدل متزايد حول حقوق كبار السن من الرجال والنساء ضمن منظومة الأمم المتحدة. لقد قامت اللجنة التي تراقب عملية تنفيذ معاهدة إلغاء كافة أنواع التمييز ضد المرأة (CEDAW) بدعوة فريق عمل لوضع مسودة توصيات تتعلق بحقوق المرأة المسنة. إن هذا العمل قد يعطي الدول الأعضاء بعض التوجه والمساعدة حول كيفية حماية حقوق المرأة المسنة وتشجيع إنتظام التقارير حول هذه القضايا. لقد وضعت اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان مسألة حقوق كبار السن في سلم أولوياتها وستقدم هذه اللجنة توصياتها في العام 2010م حول السبل الأفضل لضمان حماية هذه الحقوق. وأخيراً، سيقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتضمين حقوق كبار السن في تقريره السنوي إلى الهيئة العامة الـ65 للأمم المتحدة في العام 2010.

5. لماذا اتفاقية – وما امكانها انجازه؟

لماذا نحن بحاجة لاتفاقية حول حقوق كبار السن؟

نحن بحاجة لاتفاقية من الأمم المتحدة حول حقوق كبار السن للأسباب الموجبة التالية:

إن التمييز على أساس السن هو أمر غير مقبول مع زيادة عدد كبار السن فإن هذه الضغوط قد تؤدي إلى زيادة التمييز على أساس السن. وذلك سيؤدي حتماً إلى ضرورة مواجهة هكذا تمييز.

ان حقوق الانسان قد تغير في حياة الناس

إن حماية حقوق كبار السن من شأنه أن يساعد الناس على التمتع بحياة كريمة وأمنة على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد المجتمع. إن ممارسة هذه الحقوق سيبني لكبار السن فرصة التعامل معهم بإحترام، شأنهم شأن من هم أصغر سناً.

ان القوانين الدولية والاقليمية الحالية لاتعطي الحماية الكافية لحقوق كبار السن

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأخرى تفترض تطبيقها على كافة الناس دون اعتبار للسن. إنما لم يتم ذكر السن بوضوح لمنع التمييز. هنالك عدة معاهدات إقليمية لحماية حقوق كبار السن ولكنها غير شاملة أو كافية أو ذات منهجية واضحة.

هنالك تلازم بين حقوق الإنسان والتنمية

إن احترام حقوق الإنسان يؤدي إلى المزيد من التنمية حيث الإحترام والكرامة والمشاركة في إبداء الرأي تؤثر جميعها، إضافة إلى الأمان المادي لتحسين حياة ورفاهية الناس. إن توفير الحماية لحقوق كبار السن من الرجال والنساء تسمح بخلق ظروف أفضل تتيح لهم المجال للمشاركة والمساهمة في تنمية واقعهم وواقع الناس حولهم. إن الإحترام لحقوق الناس سيؤدي حتماً إلى مجتمعات أكثر إنصافاً وديمومة وشمولية.

إن حقوق الإنسان توفر معايير أفضل للخدمات

يتزايد إدراك القطاع الأهلي كما القطاع الخاص لأهميته وأثره في الوصول لحقوق الناس إذ أن العديد من الخدمات الصحية منها والمالية يوفرها قطاع الأعمال أو الجمعيات الأهلية الغير حكومية. ورغم أن الإتفاقية الدولية لاتلزم بشكل قانوني سوى مؤسسات الدولة فإن القطاعين الأهلي والخاص يحتاجون أيضاً لمعايير واضحة حول تقديم خدمات تحترم حقوق كبار السن.

ما عسى أن تفعله الإتفاقية؟

مكافحة التمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن

إن بوسع الإتفاقية أن:

✓ تساعد على خفض مستويات التمييز على أساس السن؛

✓ تفرض على الدول التي صادقت على هذه الإتفاقية سن قوانين ضد التمييز؛

✓ تسلط الأضواء على مختلف أوجه التمييز الذي يعاني منه كبار السن؛

✓ توفر الأسس لتنشيط وعي المجتمع وتثقيفه في مجال حقوق كبار السن؛

✓ تدعم جهود المجتمع لمواجهة التغييرات السكانية (الديمغرافية) وسبل تحسين التضامن بين الأجيال.

تغيير في حياة الناس

إن بوسع الإتفاقية أن:

✓ تساعد كبار السن على العيش بكرامة؛

- ✓ تغيّر النظرة بأن كبار السن هم ممن يستفيدون من صدقات الناس إلى كونهم أشخاص ذووا معرفة وقوة وخبرة، إن زيادة الإحترام لكبار السن سيساعد في تحسين العلاقة بين الأجيال مما يجعل المجتمعات أكثر تماسكا.

توضيح المسؤوليات

- ✓ إن بوسع الإتفاقية أن: توفر الضوابط القانونية الضرورية لحماية حقوق كبار السن من خلال تشريعات دولية؛
- ✓ توضح ماهية هذه الحقوق وما هو الحد الأدنى للمعايير والإجراءات الواجب اتخاذها لحماية هذه الحقوق؛
- ✓ تبرز مسؤوليات الدول وغيرها من الجهات تجاه كبار السن؛
- ✓ تستكمل وإبراز دور خطة عمل مدريد ومبادئ الأمم المتحدة الخاصة بكبار السن؛
- ✓ تدعم تنفيذ القوانين الدولية الحالية من خلال إبراز حقوق كبار السن.

تحسين المسألة (المساءلة)

- ✓ إن بوسع الإتفاقية أن: توفر نظام مراقبة ومساءلة للدول فيما يتعلق بكبار السن؛
- ✓ توفر نظام لتصحيح المخالفات تجاه حقوق كبار السن،
- ✓ تشجّع الحوار الجاري حاليا بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني الأهلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وكبار السن أنفسهم، من خلال مراقبة وتقييم تنفيذ بنود الاتفاقية.

دليل لصياغة السياسات

- ✓ إن بوسع الإتفاقية أن: توفر إطاراً لإرشاد وتوجيه سياسات صناع القرار؛
- ✓ تشجّع الحصول على بيانات مبنية حسب العمر لترشيد القرارات؛
- ✓ تعزّز البرامج المرتبطة بالسن؛
- ✓ تساعد الحكومات على رصد الموارد بشكل أعدل؛
- ✓ تشجّع البرامج التي تعني بكبار السن بوجه خاص؛
- ✓ تساعد الحكومات على صرف الإعتمادات بمزيد من الإنصاف؛
- ✓ تساعد في تخصيص موارد اكبر للبرامج التي تفيد كبار السن بوجه خاص؛
- ✓ تؤدي إلى إستحداث برامج لتدريب العاملين والموظفين والسلطة القضائية وغيرهم من المعنيين بالقضايا التي تهتم كبار السن؛
- ✓ توفر الدليل للقطاع الخاص لكيفية حماية صفوف كبار السن.

6. لماذا المقرّر الخاص – وما بإمكانه إن يفعل؟

إن المقرّر الخاص هو خبير تعينه الأمم المتحدة مهمته دراسة ومراجعة التقارير التي تتعلّق بكبار السن أكانت موضوعية أو جغرافية، ويرسل هذه التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان.

إنه من النادر حالياً أن يخصص المقررون الحاليون أي إشارة لكبار السن في تقاريرهم. إن بوسع المقرر الخاص لحقوق كبار السن أن يقدم النصح والإرشادات ومساعدة الدول الأعضاء لتنفيذ بنود خطة مدريد. وكذلك هذه الإتفاقية متى دخلت حيز التنفيذ. بوسع هذا المقرر أن يُبرز بشكل أفضل حقوق كبار السن من خلال دراسة وتحليل وإعداد التقارير التي تشير إلى طبيعة واتساع المخالفات والإنتهاكات لهذه الحقوق ورفع التوصيات للحد من هذه المخالفات من أجل حماية كبار السن. كما أن بمقدور هذا المقرر أن يشجع المقررون الحاليون لمعالجة حقوق كبار السن ضمن نطاق مسؤولياتهم.

7. ما يمكن ان تفعله؟

من الصعوبة إستحداث إتفاقية للأمم المتحدة تتعلق بحقوق كبار السن من دون دعم واسع من الرأي العام في العديد من الدول. كما أن للمنظمات الغير حكومية دوراً مهماً في بلدانها. تجدون هنا بعض الإقتراحات لما بوسع هذه المنظمات القيام به.

البدء بالحصول على إلتزام كامل من قيادة المنظمة للعمل على استحداث هذه الإتفاقيات.

ترجمة موثيق الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها هذه النشرة إلى اللغات المحلية.

جمع الأدلة حول التمييز، سوء المعاملة، الإهمال أو العنف ضد كبار السن لتأكيد ضرورة هذه الإتفاقية.

التحديد والاستفادة من الموارد الأكاديمية والأهلية المحلية والوطنية لاسيما البيانات المتعلقة بالأوضاع السكانية، الإجتماعية، الإقتصادية والمعيشية. وتجدر الإشارة بان إدارة شؤون السكان ضمن منظومة الأمم المتحدة توقر بيانات بلدانية وإقليمية حول السكان على <http://esa.un.org/unpp/index.asp>، وبيانات إجتماعيو وإقتصادية أخرى على صفحة إدارة السكان على www.un.org/esa/population/unpp.htm

وضع وتنفيذ استراتيجية للحصول على دعم الرأي العام للإتفاقية من خلال:

التواصل مع مجموعات إجتماعية أخرى (منظمات الشباب، منظمات دينية، نقابات، منظمات نسائية، منظمات المحاميين، الخ ...) لتوفير الإعتماد المتبادل واحتضان التضامن الإجتماعي.

تثقيف أعضاء جمعيتكم وغيرها من المنظمات ووسائل الإعلام وكافة مستويات الدولة لأهمية وضرورة هذه الإتفاقية.

البحث واستعمال شعار واحد بسيط لتشجيع الرأي العام على تبني حملتكم لاستحداث هذه الاتفاقية.

تشكيل تحالفات مع مجموعات داعمة أخرى.

خلق شبكة لتبادل المعلومات مابين المنظمات والرأي العام.

إعلان الإتفاقية من خلال الإنترنت، ووسائل التواصل البرقي ومحرري الصحف وغيرهم من وسائل الإعلام.

تحديد الأسباب التي تحمل البعض على معارضة هذه الإتفاقية وتوسيع رد مناسب لهذه الاجتهادات.

تحديد السلطات المؤيدة لهذه الإتفاقية وغيرهم من صناعات القرار الحلفاء لحقوق كبار السن.

الإتصال، الكتابة أو الإجتماع مع السلطات التشريعية وغيرها من المسؤولين الإداريين لدعم هذه الاتفاقية.

مشاركة التطورات في بلدكم مع المنظمات الأخرى المهتمة داخل وخارج البلد.

8. المراجع الخاصة بالاتفاقية في منظومة الامم المتحدة

إن مطالعة ودراسة هذه المراجع هي ضرورية لكل من يهتم باستحداث إتفاقية جديدة للأمم المتحدة تتعلق بحقوق كبار السن.

لقد حاولنا قدر الامكان تحديد الصفحات الخاصة لهذه المراجع إنما من الممكن الحصول على هذه المراجع كافة على الصفحة البرقية التالية: Ageconcern.org.uk/ageconcern/un-convention-older-rights-july09.asp

كما من الممكن الحصول على كافة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان على الصفحة البرقية للمفوض السامي لحقوق الإنسان على العنوان التالي: www.onchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/InternationalLaw.aspx

الوثائق الرسمية للأمم المتحدة

الإعلان الدولي لحقوق الانسان هو متوفر في اكثر من 300 لغة أو لهجة
www.onchr.org/EN/UDHR/Pages/Introduction.acpx

إعلان مدينة برازيليا، المؤتمر الإقليمي الثاني للحكومات حول التعمير في بلدان امريكا اللاتينية وجزر الكاريبي: نحو مجتمع لكافة الاعمار والايال وحماية اجتماعية تستند على الحقوق، ECLAC UN، Dec 4-6-2007،
النسخة الانكليزية موجودة على هذه الصفحة www.eclac.org/celade/brasil2007
وهي مؤتمر اقليمي يتضمن التزاما لدعم مسودة اتفاقية حول حقوق كبار السن ضمن منظومة الأمم المتحدة.

إجتماع ECLAC لمتابعة إعلان برازيليا في ريو دي جانيرو البرازيل في 16-17 ايلول سبتمبر 2008م.
يتضمن تقرير ملخص من المنظمة العالمية للتعمير حول هذا لاجتماع المخصص لمتابعة تنفيذ للالتزامات التي اقرت في إجتماع برازيليا في كانون الاول 2007م

إجتماع ECLAC الثاني لمتابعة إعلان برازيليا في بيونس ايريس الأرجنتين من 20-22 ايار مايو 2009م
www.globalaging.org/agingwatch/events/regionals/eclac/rioreport2008.htm
يتضمن تقرير ملخص من المنظمة العالمية للتعمير حول هذا لاجتماع المخصص لمتابعة تنفيذ للالتزامات التي اقرت في إجتماع برازيليا

تقرير إجتماع فريق الخبراء: "حقوق كبار السن" الذي عقد في بون، ألمانيا بدعوة من إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة في 5-7 مايو 2009م
<http://www.un.org/esa/socdev/ageing/documents/egm/bonnog/report.pdf>.
وقد اعد الخبراء التقرير الذي رفعه الامين العام للأمم المتحدة للهيئة العامة في دورتها ال64.

متابعة المؤتمر العالمي حول التعمير والشيخوخة: تقرير الامين العام للأمم المتحدة للهيئة العامة في دورتها ال64.
www.globalaging.org/agingwatch/GA/SGreport64.pdf
المرتکز الرئيسي لهذا التقرير يتعلق بأهمية تعزيز وحماية حقوق كبار السن من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية والسياسات والإجراءات البلدانية. يتضمن هذا التقرير توصية لاستحداث اتفاقية جديدة للأمم المتحدة حول حقوق كبار السن.

إعلان تورنتو حول الوقاية من سوء معاملة كبار السن، منظمة الصحة العالمية 2002
www.who.int/ageing/projects/elder_abuse/alc_toronto_declarationen.pdf
يدعو هذا الإعلان إلى العمل لمكافحة والوقاية من سوء معاملة الكبار.

تحليل الوضع الحالي للقانون الدولي:

حقوق كبار السن: القانون الدولي آليات حقوق الانسان والدعوة الى وضع معايير جديدة، لندسي جادج، الندوة الدولية حول حقوق كبار السن، لندن، يناير (كانون الثاني) 2009م.

تقرير المركز الدولي للتعمير حول اتفاقية حقوق كبار السن، أعدتها مكتب محاماة (Schulte Roth & Zabel LLP) نيويورك، يونيو (حزيران) 2009 .

ما هو الفرق الذي سيحصل في حياة كبار السن إذا ما حصلت الموافقة على اتفاقية جديدة؟ اعد هذا التقرير Israel Doron & Itai Apter ، لندن، يناير (كانون الثاني) 2009

مسودة اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق كبار السن اعدتها Allard K. Loweinstein في 3 يونيو (تموز) 2008.

ملخص القوانين والحقوق في بلدان مختلفة

ملخص القوانين الدولية في كل من فيتنام، البرازيل والأمم المتحدة
ملخص القوانين الدولية في كل من الصين والهند والمجموعة الأوروبية ، واسبانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا.
تقرير حول حقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية
حقوق كبار السن المنظر الإفريقي
حقوق كبار السن في الولايات المتحدة وكندا.
حقوق كبار السن في قارة آسيا.
حماية حقوق كبار السن في أوروبا : النظرة القانونية.

لقد تم إعداد هذه النشرة من قبل المنظمات التالية :

INPEA	الشبكة الدولية لمكافحة سوء معاملة الكبار
IFA	الاتحاد الدولي للشيخوخة
ILC-US	المركز الدولي للتعمير والشيخوخة
IAGG	الاتحاد الدولي لطب الشيخوخة والتعمير
IAHSA	الشبكة الدولية للتعمير والشيخوخة
Help Age International	المنظمة الدولية لمساعدة المسنين
GAA	المنظمة الدولية حول التعمير والشيخوخة
Ade UK	منظمة التعمير – المملكة المتحدة
AARP	الجمعية الامريكية

قام بإعمال ترجمة هذه النشرة من اللغة الانكليزية إلى اللغة العربية الدكتور نبيل محي الدين قرنفل عضو مؤسس في مركز الدراسات لكبار السن في لبنان ونائب رئيس الشبكة العالمية لمكافحة سوء معاملة الكبار 18 يناير 2011م



INPEA
www.inpea.net
sbsomers5@aol.com



IFA
www.ifa-fiv.org
gshaw@ifa-fiv.org



ILC-US
www.ilcusa.org
media@ilcusa.org



IAGG
www.iagg@info
seyne@cict.fr



IAHSA
www.iahsa.net
iahsa@iahsa.org



HelpAge International
www.helpage.org
bsleap@helpage.org



GAA
www.globalaging.org
globalaging@globalaging.org



Age UK
 The new force combining
 Age Concern and Help the Aged
www.ageconcern.org.uk
international@ace.org.uk



AARP
www.aarpinternational.org
intlaffairs@aarp.org



مركز الدراسات لكبار السن

Center for Studies on Aging (Lebanon)
 TRANSLATING RESEARCH INTO
 POLICY AND PRACTICE

